تنفيذ أمر قبض بحق 3 موظفين بتهمة اختلاس مبالغ من المال العام في بلد

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الجمعة، تنفيذ أمر قبضٍ بحقّ ثلاثة مُوظّفين من العاملين بمُديريّة تنفيذ بلد في مُحافظة صلاح الدين بتهمة اختلاس مبالغ من المال العام.

وقالت الهيئة في بيان مقتضب- تلقته المطلع: إنه "وفي إطار حديثها عن عمليّة القبض على منفذ العدل الإداريّ في مُديريّة تنفيذ بلد في مُحافظة صلاح الدين ومُدير الحسابات في المُديريّة ومُوظّف آخر فيها، التي تمّت بناءً على مُذكّرةٍ قضائيّةٍ صادرةٍ عن قاضي محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيّة وتنسيق وإشراف مباشر منه، أشارت إلى أنّ فريق عملٍ مؤلفاً في مُديريّة تحقيق بغداد، انتقل إلى وزارة العدل/ دائرة التنفيذ، حيث باشر أعمال جمع المعلومات والتحرّي عن منفذ العدل الإداري"، موضحة، أنّ "الفريق كشف عن إقدام المُتّهم على اختلاس مبالغ رسومٍ وأجور الخدمة وأمانات مُستوفية من المُواطنين وعدم إيداعها في حساب المُديريّة".
وأضافت، أن "المُتّهم اقترف جريمة الاختلاس بالتعاون مع مُدير الحسابات الذي تمّ إلقاء القبض عليه مع مُتّهم ثالث بالتعاون مع مُديريّة الاستخبارات العسكريّة والقوّة الماسكة للأرض"، مُبيّنة، أنّه "تمّ تنفيذ أمر القبض بحقّهما في محل سكناهما بمُحافظة صلاح الدين".

ولفتت إلى، "ضبط أصل السجلّ الخاصّ بمُديريّـَة التنفيذ وسجل آخر وأصل (25) دفتر وصولات، وأوليات أخرى تخصّ ُ المُديريّـَة في دار المُتـّـَهم الثالث".

ونبهت الهيئة، أنه "على صعيدٍ آخر، تمكّـَن قسم التحرّي والضبط في مُديريّـَة تحقيق بغداد من ضبط مالك شركة مقاولاتٍ وتجارة عامة، وذلك استناداً إلى مُذكّـَرة ضبطٍ قضائيّـَة صادرة عن قاضي تحقيق محكمة الكرخ، على خلفيّـَة رصد تعاملاتٍ مشبوهةٍ وغير قانونيّـَةٍ مع مُتـّـَهمٍ يعمل في دائرة عقارات الدولة، وقيامه بتعقيب المعاملات في الدائرة دون وكالةٍ أو صفةٍ رسميّـَةٍ تُخوّله القيام بذلك"، مشيرةً إلى "عرض المُتـّـَهم على قاضي التحقيق المُختصّ لتقرير مصيره".